الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-16

الشروق

تراجع تمثيلها إلى أقل من 7 بالمائة

منصب "رئيس البلدية" لم يعد في متناول المرأة

■ الأرندي: ضغوط الأحزاب الصغيرة وراء ما حدث ■ حمس: سجلنا تراجعا وهذه هي الأسباب

أسماء بهلولي

أبانت النتائج الأولية المعلنة من قبل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة عن تراجع كبير في نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية والولائية مقارنة مع الاستحقاقات السياسية السابقة، لاسيما وأن الأرقام التي تحصلت عليها "الشروق" تفيد أن نسبة نجاح المرأة في محليات 27 نوفمبر الفارط لم تتجاوز 7 بالمائة من إجمالي عدد الناجحين، وهو الرقم الذي لا يعكس مبدأ المناصفة الذي أقره قانون الانتخابات الجديد بين الرجل والمرأة، إذ يتبيّن حسب عارفين بالشأن السياسي أن المناصفة تحولت إلى نقمة بعد أن غاب منصب "رئيسة البلدية" عن خارطة المجالس المحلية.

انكمش وجود المرأة ضمن قوائم الفائزين في المحليات الماضية حسب ما أعلنت عنه تشكيلات سياسية مشاركة في هذه الاستحقاقات، والتي ربطته بطبيعة الانتخابات المحلية وخصوصياتها، في حين حملت أحزاب أخرى قانون الانتخابات الجديد مسؤولية اندثار تمثيل النساء في المجالس البلدية والولائية، وهو ما يؤكد عليه القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش في تصريح لـ"الشروق"، مشيرا أن حمس سجلت تراجعا في تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة - سواء على مستوى البرلمان في وقت سابق، أو على مستوى المجالس المحلية - قائلا إن الأمر خاضع للتراجع في تمثيلها في الترشح واحتساب النتائج، ليضيف "المرأة لم تعد تأخذ مواقعها السياسية بالكوطة في القائمة، بل بناء على النتائج الفردية لها كمترشحة، على قدم المساواة مع الرجل"، وهو ما أثر مباشرة على تمثيلها في هذه الانتخابات، وحسب حمدادوش فإن الوضع بالنسبة للمرأة يتطلب نضالا طويلا ومستمرا لإثبات وجودها وكفاءتها في الحياة السياسية، وإلى إثبات جدارتها بالتمثيل أمام الناخبين رجالا ونساء.

في حين حمل القيادي والناطق الرسمي للتجمع الوطني الديمقراطي، العربي صافي، قانون الانتخابات الجديد مسؤولية التراجع المسجل في تمثيل النساء في هذه الانتخابات، مؤكدا أن الإرندي سجل تراجعا في تمثيل النساء خلال هذه المحليات بناء على الأرقام المتحصل عليها، مصرحا: "قانون الانتخابات الجديد يجب أن يخضع لإعادة النظر لاسيما وأنه فتح الباب أمام استثناءات بخصوص ترشح المرأة والتي تم استغلاله من قبل أحزاب صغيرة"، مضيفا هذه الأخيرة مطالبة بالعمل أكثر لتأكيد وجودها لاسيما وان القانون أصبح خاضعا لضغوطات معينة تقودها أحزاب صغيرة.

وهو نفس الانشغال الذي طرحه مسؤول التنظيم في حركة البناء الوطني وهاب قلعي، الذي قال في تصريح لـ"الشروق" أن تشكيلتهم السياسية سجلت تراجعا في تمثيل المرأة خلال هذه الانتخابات والتي تراوحت في حدود 9 بالمائة من عدد الناجحين وهذا عكس النتائج المسجلة في محليات 2017 قائلا: "حصة المرأة كانت مرتبطة بالكوطة وتأثير قانون الانتخابات الجديد كان واضحا لاسيما وأن طبيعة تكوين الفرد الجزائري التي لاتزال فيها تحفظات بالنسبة لمشاركة المرأة"، ويرى قلعي أن هذه الأخيرة مطالبة بالنضال السياسي كي تحفظ مكانتها في المجالس المنتخبة سواء في البرلمان أو في البلديات.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية اخبارية وطنية

انتخاب وتنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي في أدرار

تشهد قاعة المداولات بالمجلس الشعبي الولائي لولاية أدرار، اليوم الخميس، تنصيب أعضاء المجلس المنتخبين في انتخابات الـ 27 نوفمبر 2021، وذلك بحضور السلطات الولائية المدنية والأمنية ونواب من غرفتي البرلمان وممثلي سلطة الانتخابات وسلك القضاء وأعضاء مكتب المجلس المنتهية عهدته وأعضاء الهيئة التنفيذية ورؤساء المجالس البلدية المنتخبة وممثلي المجتمع المدني والأحزاب الممثلة في المجلس، ويتشكل المجلس الجديد من ست كتل في مقدمتها كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بـ 13 عضوا، حمس بسبعة أعضاء وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بستة أعضاء، أما كتلة حركة البناء الوطني فتتكون من خمسة أعضاء، بينما تضم كتلتي حزب جبهة المستقبل و القائمة الحرة «جزائر الأمل» أربعة أعضاء في كل كتلة.

جلسة إثبات عضوية المنتخبين الجدد وتنصيبهم ستتبع بفتح باب الترشح لتولي رئاسة المجلس، حيث من المنتظر ترشح عضوين أحدهما ممثل كتلة «الأفلان» والآخر عن كتلة «حمس»، فيما يفضل حزب «الأرندي» عدم تقديم أي مرشح.

ب.العربي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

السلطات الإدارية اكتفت بالتذكير بأحكام القانون

تدخل المحكمة الدستورية ضروري لتقويم الانسدادات

● يرتقب إعلان سلطة الانتخابات النتائج النهائية للانتخابات المحلية بعد فصل مجلس الدولة، منتصف الأسبوع، في آخر الطعون المقدمة إليه. وأشارت مصادر سياسية إلى أن الفصل النهائي في الطعون من قبل مجلس الدولة يفسح المجال لمباشرة إجراءات تنصيب المجالس التي كانت مجريات الانتخابات فيها محل طعن.

وأخذت سلطة الانتخابات وقتا إضافيا تحت غطاء انتظار الفصل في الطعون والسماح بالتالي بإنضاج التحالفات والتسويات لتذليل المصاعب وإنهاء حالة الانسداد، وسط تقارير عن تباطؤ في عملية التنصيب في قطاع هام من المجالس التي لم تعرف طعونا وتساؤلات بخصوص مصير المجالس التي لم يجر فيها الاتفاق على تقاسم المناصب من رئاسة ونواب ولجان. وحسب مصادر سياسية، فإن ما يقرب من ثلث عدد المجالس لم تحسم فيها النتائج. وأظهرت صور الاشتباكات التي شهدتها عمليات التصويت على رئيس بلدية في الجلفة، وهي أحداث غير معزولة ووقعت في مناطق أخرى، حجم الصعوبات التي تواجه إغلاق ملف المحليات والتوجه إلى الموعد الانتخابي المقبل. وفشل الإطار القانوني الحالي المتضمن في قانون الانتخابات البلدية في تقديم أجوبة للحالات العالقة، بما يعزز الانتقادات للإصلاحات التي أدخلت على التشريعين خلال العام الجاري، وهي انتقادات تحمل في عمقها رفضا من قطاع من الطبقة السياسية المخضرمة، كانت مستهدفة من القانون، لهذه الإصلاحات ومنها قاعدة تحديد العهدات ومكافحة المال السياسي. وتبذل مساع حميدة أطرافها الأحزاب السياسية والقوائم الحرة الفائزة والإدارة لأجل تفكيك هذه القنبلة التي تهدد بزيادة عدد البلديات التي تعاني شغورا في ممثلي الشعب، زيادة على تلك التي لم تجر فيها الانتخابات وتتمركز أساسا في منطقة القبائل. وتتيح المادة 113 من قانون الانتخابات حل المجالس البلدية وتعويضها كما تقرر تجريدها الكامل وإجراء اقتراع آخر في فترة لا تزيد عن العام، كما يمكن إجراء اقتراع جديد في ظرف 45 يوما وفق المادة 114 من القانون ذاته في حال قرار سلطة الانتخابات عدم صحة الانتخابات في منطقة معينة.

وحسب بعض المصادر، فإن حل مجالس منتخبة في بعض الولايات من شأنه توفير غطاء قانوني للحكومة لإنهاء حالة الشغور في بلديات لم تجر فيها الانتخابات (منطقة القبائل)، للسماح للأحزاب والقوائم الحرة التي لم تتمكن سابقا من الوفاء بشروط الترشح من تشكيل قوائم تسمح بسد الفراغ المكلف سياسيا، لما يحمله من تبعات على الانسجام الوطني.

وكانت أطراف سياسية تنتظر تدخل الحكومة عبر وزارة الداخلية بطريقة مباشرة، عبر إصدار تعليمة تتيح رفع القيود أمام تنصيب المجالس المنتخبة، بما في ذلك العودة إلى العمل بالقانون السابق للبلدية الذي يحترم حقوق الأغلبية في الاستئثار بمنصب رئيس البلدية. وتردد في هذا السياق أن وزارة الداخلية مقبلة على التجاوب عبر تعليمة لحل معضلة الانسداد لكن لم يصدر شيء عنها واكتفى ولاة للجمهورية بالتذكير بأحكام أدرجت أواخر أوت الماضي على قانون البلدية، تضبط طريقة انتخاب رئيس البلدية.

وأشار المحامي نور الدين لطرش، رئيس اللجنة القانونية بمجلس الأمة سابقا، أول أمس، على هامش جلسة المصادقة على تعديلات لقانون العقوبات، إلى أهمية تدخل المحكمة الدستورية في النزاع القائم لإنقاذ الموقف وتجنب الانسداد الذي يضرب بجوهر العملية السياسية والشرعية الشعبية ويهدد التنمية المحلية وكذا إغلاق باب النقاش حول مسؤولية السلطات عن حالة عدم الاستقرار التشريعي الذي أثر على أداء قطاعات عدة بما فيها الاقتصاد.

وتطرح تساؤلات عن السبب في عدم الاعتماد على النماذج والتجارب الناجحة دوليا في هذا المجال واستغلال التراكم المعرفي في صياغة تشريعات تتيح استقرار المجالس المنتخبة .ويتيح الدستور في المادة 193 لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئاسة الحكومة أو الوزير الأول أو 40 نائبا أو 25 عضوا في مجلس الأمة إخطار المحكمة.

وبما أن المحكمة الدستورية ليس من صلاحياتها النظر في الانتخابات المحلية (اختصاصها الرئاسيات والتشريعيات والاستفتاء)، فإن إخطارها سيكون مسألة ملحة من طرف نواب البرلمان أو مجلس الأمة من أجل البحث في سد عدة ثغرات تضمنها قانون الانتخابات وأدت إلى انسداد الكثير من المجالس عقب الانتخابات المحلية التي جرت في 27 نوفمبر الماضي.

ف. جمال

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أحزاب تدعو إلى اعتماده في القانون الجديد لتجاوز الانسدادات الحالية

إقتراح منح رئاسة البلدية للأغلبية النسبية

■ الأولوية لصاحب أكبر عدد من الأصوات في القائمة الفائزة

شددت عدة تشكيلات سياسية تحدثت إليها "المساء" على ضرورة استدراك ومراجعة الاختلال الذي نجم عنه السير السيئ للتحالفات في قانون البلدية، والذي تسبب حسبها في تعطيل عملية تنصيب عدة مجالس بلدية، مقترحة الاعتماد على معيار الاغلبية النسبية في انتخاب الأمير، مع منح الأولية في الترشح للمتحصل على أكبر عدد من الأصوات ضمن القائمة الفائزة، وهذا لمعالجة الإشكاليات التي تنجم في حال عدم تحقيق أي حزب للأغلبية المطلقة أي 50+1.

شريفة عابد

في هذا الإطار ترى حركة مجتمع السلم، أن تعثر التحالفات وتأخر تنصيب الأمير بعد الإنتخابات المحلية الماضية، سببه الرئيسي، ترك المجال مفتوحا بموجب المادتين 64 و65 من قانون البلدية الحالي، ما جعل كل التشكيلات التي هي ضمن الأغلبية النسبية أو الأقل منها توجه التحالفات حسب مصالحها وتضغط بشكل يعطل تنصيب المجالس المنتخبة.

وقال العضو القيادي في الحركة مكلف بالمنتخبين عبد العالي حساني، في تصريح لـ"المساء" أنه من الضروري الاتجاه نحو استدراك وتعديل نقطة التحالفات الحزبية بدقة في مشروع قانون البلدية القادم المعروض للنقاش، وذلك باعتماد معيار الأغلبية المطلقة أي 50 +1 أو الأغلبية النسبية في تنصيب الأمير ورؤساء المجالس الشعبية مستقبلا.

وستمكن هذه الطريقة - حسب المتحدث - من تجاوز الإشكاليات الحالية وإدخال مرونة أكثر على عملية تنصيب المجالس المنتخبة المحلية.

من جانبه قال العضو القيادي في جبهة المستقبل الحاج بلغوثي لـ"المساء" إنه من الأهمية بمكان

الخروج من الوضعية الحالية التي تسيير بها عملية إبرام التحالفات السياسية لتنصيب الأمير ورؤساء المجالس الولائية، والتي أثبتت - حسبه - عجزها ومحدوديتها. واقترح أن تحصر التحالفات في التعديل القادم لمشروع قانون البلدية، بين ثلاثة أحزاب أو قوائم فائزة بالأغلبية النسبية أو اقل من ذلك، وأن تبقى التشكيلات التي لديها مقاعد ضئيلة بين 1 إلى 5 خارج السباق..

وأوضح المتحدث، أنه بحصر العملية بين فريق صغير متحصل على الأغلبية النسبية يمكن إدارة التحالفات بطريقة أحسن مما هو عليه الأمر الأن.

ضمن هذا المنظور، أكد العضو القيادي في الأرندي، الصافي لعرابي لـ" المساء"، أنه تم تشكيل لجنة خبراء تضم شخصيات لديها خبرة في التسيير المحلي، من أجل الخروج باقتراحات عملية بشأن قانوني البلدية والولاية الجديدين، لاسيما في مجال تجاوز كل الثغرات الموجودة.

واعتبر أن قانون البلدية الحالي لم يتكيف مع الواقع ومع مبادئ الديمقراطية والشرعية الشعبية، مشيرا إلى أنه "من غير المعقول أن من فاز بمقعد واحد في المجلس يفتح أمامه المجال والفرصة للظفر بمقعد رئيس البلدية، حيث بإمكانه الترشح للمنصب المير"، مشيرا إلى أن هذه الوضعية سبب الانسدادات الحاصلة حاليا في عدة بلديات، لعدم القدرة من التحكم في بعض التشكيلات التي لا تسير وراء الأغلبية التي أفرزها الصندوق.

ولمعالجة هذا الإشكال يقترح الأرندي - حسب صافي لعرابي - اعتماد حلين يتمثل الأول في العمل في إطار منطق القائمة المفتوحة التي تعتمد على التشطيب، وذلك بأن تمنح رئاسة البلدية للمترشح المتحصل على أكبر عدد من الأصوات في القائمة الفائزة، أو الذهاب إلى القائمة الفائزة بالأغلبية النسبية 35 بالمائة، وهي التي تتفق على المترشح. وفي حال لم يفز المترشح بإجماع المجلس نذهب إلى المترشح الثاني في نفس القائمة حتى نعطي قيمة للشرعية الشعبية.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

VIDE JURIDIQUE, ABSENCE DE CONSENSUS ...

Plusieurs Assemblées restent bloquées

LES partis attendent l'intervention du ministère de l'Intérieur pour combler le vide juridique.

MOHAMED BOUFATAH

L'installation des assemblées issues des élections locales anticipées du 27 novembre dernier, risque de tarder davantage, les alliances locales butant sur le mur de nombreuses difficultés. Plus de 15 jours après la proclamation des résultats, par l'Anie, le sort de plusieurs communes et assemblées de wilayas reste incertain. En plus de l'absence de consensus entre les listes « victorieuses », des recours, restés en suspens devant le Conseil d'Etat, un vide juridique a laissé certaines assemblées communales et assemblées de wilayas dans l'expectative. Si certaines attendent l'arrêt statuant sur l'appel introduit devant le Conseil d'Etat, d'autres assistent, impuissantes, au blocage généré par les amendements apportés au Code communal. De ce fait, les résultats définitifs ne sont pas encore publiés par le coordinateur de la délégation de la wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections. Dans la capitale, aucune Assemblée populaire communale, encore moins l'Assemblée populaire de wilaya, n'est encore installée.

Ainsi, les blocages ne sont pas «écartés » dans plusieurs APW et APC . Dans ce contexte, le président du parti El Fadjr El Djadid, Tahar Benbaibèche, dont le parti s'est adjugé l'APW de Boumerdès, l'APC du chef-lieu de Saïda et trois autres APC à Tlemcen et Annaba, a fait état « de blocages tous azimuts», dus à l'absence de consensus autour du candidat à la présidence des APC et des APW. « Dans plusieurs communes, les listes ayant obtenu deux à trois sièges n'hésitent pas à faire dans le chantage, en conditionnant leur alliance avec une liste ayant obtenu plus de 35 % de sièges, par l'obtention du strapontin de P/APC ». Par conséquent, dit-il, « l'administration, notamment les walis menacent d'intervenir en cas de persistance du blocage ». Ce n'est pas l'avis d'autres partis : le chargé de communication du RND, Safi Laârabi, estime pour sa part, qu' « en l'absence de texte juridique, le wali ou l'administration ne pourra pas intervenir, pour mettre un terme aux blocages ». Pour notre interlocuteur, « la loi électorale a remis en cause la souveraineté populaire ». Il a ajouté qu'«étant donné les revirements de dernière minute, le parti n'est pas en mesure de se fixer sur le nombre d'APC ou d'APW qu'il administrera ». En l'absence d'un mécanisme juridique permettant à l'administration d'intervenir en cas de persistance de blocage, l'on pourrait, selon d'autres, « recourir à l'installation des secrétaires généraux, en remplacement des présidents d'APC » . Le membre de l'instance présidentielle du FFS, Hakim Belahcel, a souligné que « vu les blocages et la catastrophe résultant de l'application des dispositions de la loi organique portant régime électoral, aucune assemblée n'est installée à Alger jusqu'ici ». Hormis l'APC de Bir Mourad Raïs, dont l'installation est prévue samedi prochain, les autres peuvent attendre. Il a précisé, hier, que l'appel introduit par le parti devant le Conseil d'Etat, concernant l'APW d'Alger et celui de l'APW de Béjaïa sera examiné aujourd'hui. Dans la capitale, le parti a déposé un recours pour un litige relatif à un écart de voix. Le docteur Belahcel a fait état de l'installation de 22 APC à Tizi Ouzou et 20 autres à Béjaïa qui seront administrées par le FFS. Les amendements apportés au Code communal ont créé un vide juridique à travers la majorité des communes. Dans ce sens, Abdelali Hassani Chérif, vice-président du comité électoral du MSP, indique que « le blocage est survenu au niveau de plusieurs communes où une seule liste a obtenu la majorité relative de plus de 35 % et dont le candidat à la présidence de l'APC, issu de la même liste, ne fait pas consensus autour de lui ». Les partis attendent l'intervention du ministère de l'Intérieur pour combler le vide juridique.

Par ailleurs, se pose aussi le problème des communes non concernées par les élections anticipées, faute de candidats et où les anciens exécutifs continuent de remplir leurs missions.

M.B

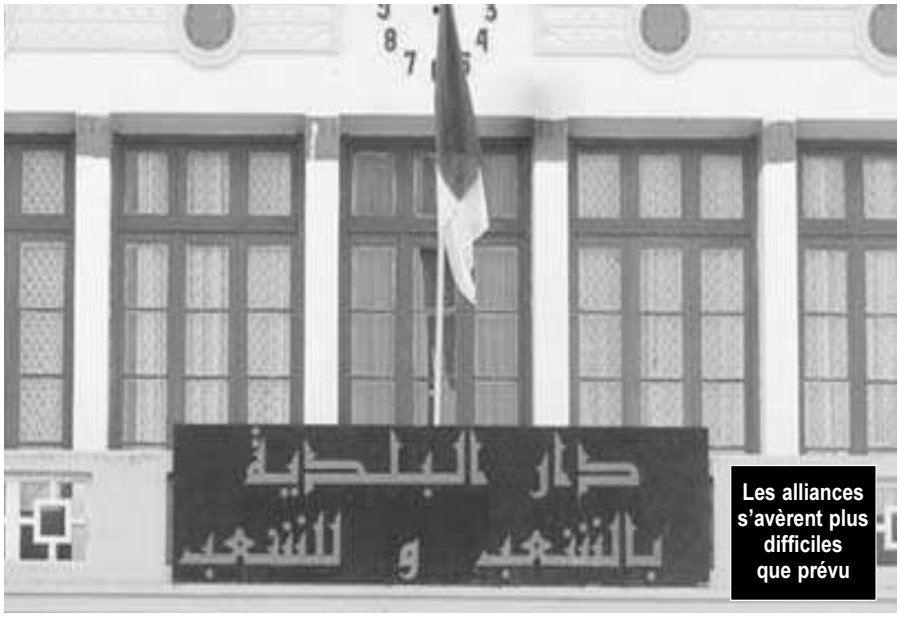

Les alliances s'avèrent plus difficiles que prévu

B.

El Watan

... Et perd la commune d'El Eulma

Après plusieurs mandats, les représentants du vieux parti quittent les affaires de la ville d'El Eulma, deuxième grande agglomération de la wilaya de Sétif, par la petite porte. Pris de vitesse par la coalition formée du RND, HMS, El Moustakbel, Fadjr El Djadid, indépendants, l'Infitah et El Bina, forte de 23 sièges sur les 33 que compte l'APC, éjecte les élus du vieux parti, lesquels se retrouvent désormais sur la «touche». Les 10 sièges obtenus lors des dernières élections n'auront été d'aucune utilité pour le FLN, payant cash les engagements non tenus. Ex-cadre des ressources en eau, Abdelhamid Hamoudi (RND), le nouveau premier magistrat de la ville, aura fort à faire à l'instar des autres membres de l'institution.

L'on apprend que la nouvelle équipe dirigeante de la commune devrait entamer sa mission dès aujourd'hui, juste après son installation par le wali de Sétif, Kamel Abla n'appréciant guère la démarche des ex-élus ne travaillant qu'aux heures de bureau. Aux dernières nouvelles, le FLN garde les commandes de la ville de Sétif à la charge désormais de Hamza Belayat ayant, nous dit-on, obtenu 28 voix contre 15 pour Messaoud Smati du RND. Nous y reviendrons.

Kamel Beniaiche

ASSEMBLÉES LOCALES DE SÉTIF
Le FLN reprend la présidence de l'APW...

Mise en veilleuse durant la dernière mandature marquée par les intérêts étroits de sa composante formée par l'ex-alliance présidentielle (FLN-RND-HMS), l'APW de Sétif qui n'a pas été épargnée par le jeu des coulisses est revenue au FLN. Ayant été pris au dépourvu à El Eulma où il a été disqualifié, en dépit des 10 sièges obtenus lors du scrutin du 27 novembre dernier, l'ex-parti unique prend ses «devants» pour sauver la mise et garder dans son giron l'APC de Sétif et l'APW où il s'est allié avec El Moustakbel, Harakat El Bina et Sawt Echaab, les principaux vainqueurs de la guéguerre. Pour leur première participation, les trois formations politiques comptant essentiellement des dissidents du FLN et du RND feront désormais partie du conseil exécutif de l'APW. La manœuvre apporte non seulement ses fruits, mais disqualifie le RND et HMS.

En attendant des jours meilleurs et probablement des «revirements», les élus des formations précitées vont prendre place aux «gradins». Avec une majorité de 31 sièges sur les 53 que compte l'assemblée, le jeune Flniste Badr El Islam Belgat (30 ans), le nouveau P/APW qui était auparavant sous directeur au CHU de Sétif, devrait diriger l'assemblée et composer avec une opposition devant utiliser tous les moyens pour rebondir. Il convient de souligner que l'ancienne assemblée a été bloquée tout au long de la mandature. Pour une futile histoire de «strapontin», les affaires de plus deux millions d'âmes ont été «congelées».

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

ALORS QUE L'APC DE TIZI OUZOU A FINALEMENT ÉTÉ INSTALLÉE SANS DIFFICULTÉ

Blocage pour les APC de Boghni et de Fréha

Appréhendée depuis l'annonce des résultats des élections du 27 novembre dernier, l'installation de la plus importante Assemblée populaire communale à Tizi Ouzou, à savoir celle du chef-lieu de wilaya, est finalement passée comme une lettre à la poste à la faveur d'une alliance visiblement bien ficelée,

En l'absence d'une majorité absolue, d'aucuns, à Tizi Ouzou, n'envisageaient une telle issue en raison du nombre de listes ayant obtenu des sièges à cette assemblée la plus convoitée de la wilaya. Avec six listes en lice et un vainqueur n'ayant obtenu qu'une majorité relative de 8 sièges sur 33, trouver un compromis se présentait comme une difficulté quasi insurmontable. Mais il n'en fut rien au final.

Le groupe indépendant "La confiance" a finalement réussi à rallier la quasi-totalité des nouveaux élus à sa cause et a, par conséquent, pu installer le désormais P/APC, Hacene Gana, sans encombre. Ce dernier a été installé, avant-hier, dans ses fonctions au terme d'une élection à l'issue de laquelle il a obtenu 28 voix sur les 33 que compte ladite Assemblée. C'était un quasi-plébiscite lorsque l'on sait qu'il y avait deux absents et une voix nulle. Après de longues tractations, il a pu constituer une large alliance avec la plupart des groupes ayant obtenu des sièges à ladite Assemblée. Une situation de bon augure pour l'APC de Tizi Ouzou qui voit, ainsi, le spectre du blocage s'éloigner.

Si l'installation de l'APC de Tizi Ouzou s'est déroulée dans de bonnes conditions, ce n'est pas le cas de Boghni et de Fréha, où les deux APC ont vu leur mise en place repoussée à la suite de problèmes rencontrés par leurs futurs présidents. À Boghni où l'assemblée locale a été remportée par le FFS avec une majorité relative, le président n'a pu être installé que lundi dernier. Le FFS, qui a obtenu 42% des sièges, a rappelé aux autorités qu'il est le seul à avoir le droit de présenter son candidat contrairement à ce qu'a voulu appliquer le chef de daïra local. Dans une déclaration rendue publique, la section locale du FFS a appelé au *"strict respect de la loi"*.

Dans la commune de Fréha, relevant de la daïra d'Azazga, l'intronisation du P/APC a buté sur un problème né de l'alliance concoctée contre l'élu ayant obtenu une majorité relative. Forte de 10 sièges sur les 19 que compte cette APC, l'alliance formée par les trois groupes, Assirem, FFS et Tamgout, a voté contre le président issu de la liste Tadukli, qui a obtenu 9 sièges à l'issue de l'élection du 27 novembre. Ce qui a induit le report du vote final, à savoir un second tour. À noter que les recours ayant été tous examinés par le tribunal administratif et le Conseil d'État, les élus de l'APW de Tizi Ouzou procéderont aujourd'hui, jeudi, à l'installation de leur assemblée.

À ce titre, il y a lieu de rappeler que le FFS, qui a obtenu une majorité relative de 15 sièges, a formé une alliance avec Tagmats et Tighri Bugdud qui ont obtenu 7 sièges chacun. Ce sera donc sans surprise que l'installation du nouveau P/APW, issu de la liste du FFS, passera également comme une lettre à la poste.

SAMIR LESLOUS